



اسم المقال: العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية

اسم الكاتب: أ.م.د. جاسم محمد مصعب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7134>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 15:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية

أ. م. نجاسم محمد مصحب (*)

Jussim-42005@yahoo.com

الملخص:

يولي واضعو السياسة الخارجية في كل البلدان مهما اختلفت مشاربها العامل الاقتصادي اهمية بالغه عند وضع تلك السياسة وتنفيذها ولذلك ارادت هذه الدراسة ان تولى هذا الموضوع بحثا عن طريق دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكه ودور العامل الاقتصادي فيها. ووفق فرضية مفادها (إن العامل الاقتصادي يمثل احد الركائز المهمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والوسائل الفاعله لتحقيق اهدافها) .

مقدمة : -

أدى العامل الاقتصادي في تاريخ العلاقات بين الامم دورا هاما وحاسما في تحديد اتجاهات سياساتها الخارجية المتبادل ،وعلى مختلف الاتجاهات السلبية والايجابية في استخدام هذا المتغير ، وفي السياق نفسه كان العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكه منذ تأسيس هذه الدولة امراً حاسماً في تحقيق جزء كبير من اهداف السياسة الخارجية لها على مختلف اتجاهاتها الاستراتيجية والتكتيكية . ولهذا تقدمت هذه الدراسة بخطوة متواضعة في تحليل العامل الاقتصادي وعلاقته بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية .

مشكلة الدراسة :- تكمن مشكلة الدراسة بالاستخدام المندفع والجائر للعامل الاقتصادي في اطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، بشكل منهجي ومتعدد مما يلقي باثار سلبية ملحوظة

(*) كلية العلوم السياسة/جامعة بغداد.

على الدول المتلقية لنظم العقوبات الاقتصادية الامريكية، فضلا عن المعاملة غير المتساوية في الحوافز الاقتصادية وعلى وفق منظومة المصلحة الامريكية .

اهمية الدراسة:- تأتي اهمية الدراسة من اهمية العامل الاقتصادي في حياة الدول واهمية التعامل معه على اساس العدالة والانسانية وليس على اساس البراغماتية الشديدة التي تطبع سياسات الدول الكبرى الخارجية واستخدامها للعامل الاقتصادي كأداة عقاب ومكافئة ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية هي (إن العامل الاقتصادي يمثل احد الركائز المهمة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والوسيلة الفاعلة لتحقيق اهدافها).
منهجية الدراسة:- وفي الطريق نحو معالجة هذه الفرضية اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي وبالطريقة التاريخية التحليلية .

هيكلية الدراسة:- عالجت الدراسة موضوعها ضمن الهيكلية ادناه.

١ - المقدمة

٢ - المبحث الاول: السياسة الخارجية الأمريكية، نظرة عامة.

٣ - المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام الحوافز الاقتصادية.

٤ - المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام العقوبات الاقتصادية.

٥ - الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: السياسة الخارجية الأمريكية، نظرة عامة:

تشكل الولايات المتحدة باتساعها وغنى مواردها وتنوع سكانها واجوائها دولة اتحادية قارية بالفعل، ادى اشتراكها بالحرب العالمية الاولى ثم الحرب العالمية الثانية الى ظهورها كدولة عظمى ثم فوق العظمى^(١)، وفيما كانت في البدء تدعو الى المساواة بين الدول واحترام حق تقرير المصير، ونبذ الاحلاف العسكرية التي تؤدي الى الحروب كما في عهد الرئيس الامريكي (وودرو ويلسون) ابان الحرب العالمية الاولى، اصبحت بحكم تفوقها تنتهج منهج السيطرة العالمية ووضعت ما تسميه المصلحة القومية موضع القانون الدولي الناظم لمجتمع دولي يقوم على سيادة الدول واستقلالها ومساواتها^(٢)، وجعلتها قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بمثابة الشرطي العالمي الذي ينحو منحى تغليب القوة على حكم القانون، مما جعل عددا من مفكرها يصنفون تصرفاتها العالمية بـ(صلف القوة)^(٣).

وقد زاد في هذا الاتجاه تمتعها بحق النقض في مجلس الامن اعلى جهاز في الامم المتحدة، ثم زاد في اتساع نفوذها الواقعي انحسار القطب الاخر الذي كان ينافسها السيطرة العالمية، وتحكم مجموعات الضغط ذات المصالح الخاصة بقراراتها واتجاهاتها عوضا عن ان تتحكم بما قواعد العدل والانصاف ومراعاة القانون الدولي^(٤).

هذه التطورات جعلت من منهج الديمقراطية الذي اختارته هذه القوة العظمى في مراحل نموها الاولى سبيلاً في حركتها ووضعت له مبدأ فصل السلطات في الداخل، واسس مجتمع دولي منظم في العلاقات الخارجية، يتجه نحو تصرف استبدادي، اقرب الى الهيمنة منه الى اخلاق العدالة والانسانية وحكم القانون^(٥).

وبعد انتهاء الحرب الباردة اتجهت انظار العالم الى الولايات المتحدة لكونها القوة المهيمنة سياسيا، فعلى الرغم من ظهور عدة كتلتان اقتصادية- تعد ندا لها- الا ان المعالم السياسية لتلك التكتلات وحجم ادوارها في النظام العالمي لم يتضح بعد^(٦)، مما ادى الى التفات الادارة الأمريكية لبيئة السياسة الخارجية في اعقاب الحرب الباردة وللاهداف العامة لتلك السياسة^(٧)، إذ تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية وآلية وضعها بالعوامل المحيطة والمتمثلة بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية^(٨).

تتمثل العوامل الداخلية بالية صنع القرارات السياسية الخارجية وتأثير الجهة الحكومية والاجتمعية في هذه القرارات، إذ ان السياسة الخارجية الأمريكية لا يرسمها شخص واحد او هيئة سياسية واحدة بمفردها، وانما هي نتيجة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية، وبكلمة اخرى "فان السياسة الخارجية الأمريكية ما هي الا انعكاس للسياسة الداخلية"^(٩). وهكذا يظهر لنا ان الجهتين الرسميتين اللتان توجهان السياسة الخارجية الأمريكية هما الرئيس والكونجرس فضلا عن هيئات اخرى بعضها رسمي وبعضها الاخر غير رسمي، تؤدي دورها مجتمعة في تحديد هذه السياسة، فخلف الرئيس توجد وزارة الخارجية ومجلس الامن القومي ومهمته تنسيق السياسة العسكرية والخارجية لخدمة مصالح الدفاع والامن القومي الامريكي ووزارة الدفاع البنتاغون، ووكالة المخابرات المركزية (C.I.A)، وخلف الكونجرس توجد جماعات الضغط الصهيونية المعروفة باسم (ايباك)، وجماعات المصالح الكبرى، المركبات الصناعية، العسكرية، البترولية، أجهزة الإعلام والرأي العام الأمريكي^(١٠).

وتتأثر السياسة الخارجية بالعوامل الخارجية المحيطة بها والمتمثلة بالنظام الدولي والإطار السياسي، فالنظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية أو أحادي القطبية يفرض خيارات وتحددات محددة

على السياسة الخارجية، كما يطرح رؤية لدور الدولة في المجتمع الدولي والسياسات الممكن إتباعها، كما يطرح شرعية أو عدم شرعية سلوك الدولة وهذا بالطبع يؤثر على قدرتها الرئيسة في إقناعالمؤسسات بقراراتها وسياساتها^(١١).

أما القضايا التي تم وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية والتي تنبثق من الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية فتتمثل بالاتي:

١. السلام العالمي: إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة سلام عالمي يعترف ويقر بما دولة ذات نفوذ ومصالح^(١٢)، وذلك عن طريق الدعوة الى الديمقراطية في العالم والعمل على نشرها والتصدي لعدوان الجهات المعادية لها ومكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل، وكذلك الإرهاب عن طريق التصدي لعدوان الجهات المعادية للديمقراطية واقتصاد السوق والتوجهات الأمريكية^(١٣).

٢. الأمن الأمريكي: إذ إن أمريكا بنظر مخططي أهداف سياستها الخارجية يفرض عليها تحقيق ما يأتي:

أ- أمريكا القوية في الداخل، وهذا يتم عن طريق بناء الاقتصاد القوي والقوات العسكرية القوية المستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج.

ب- أمريكا القوية في الخارج، وهذا يتم عن طريق إقامة التكتلات والتنظيمات الدولية التي تكفل أمن أمريكا والسلام العالمي^(١٤).

٣- التجارة العالمية: إذ تمثل حرية التجارة ونشر وتجدير مبادئ وآليات اقتصاد السوق، وتقوية مجموعة ديمقراطيات اقتصاد السوق احد اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية ، على الرغم من طغيان القضايا الأمنية والعسكرية في الوقت الحالي، ويلاحظ ذلك في هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي ومؤسساته، والتدخل العسكري المستمر لحماية مصالحها التجارية أينما وجدت^(١٥).

ومع التغيرات الهائلة التي حدثت في النظام الدولي وما تبعها من تطورات مثل تفكك الكتلة الشيوعية واختيار الاتحاد السوفيتي... الخ، فقد حدث تغيير كبير في السياسة الأمريكية تمثل بنقل التركيز من سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي السابق، إلى الاهتمام بعناصر أخرى تمثلت بالمبادئ الأساسية الأربعة التي سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية والتي أعلنها (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في إدارة كلينتون، وهي^(١٦):

١- حماية المصالح والقيم الأمريكية، وتأكيد دور الريادة العالمية.

٢- تقوية المؤسسات التي تشجع السلام والرخاء العالميين مثل الناتو والأمم المتحدة والجات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تساهم في أعباء الريادة.

٣- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كسياسة تعكس المبادئ والمصالح الأمريكية ، فتشجيع الديمقراطية يوسع من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة الأمريكية عالميا على أساس أن مصالحها ستكون أكثر أمنا في عالم يحترم الحقوق السياسية واقتصاديات السوق الحر.

٤- بناء علاقات وثيقة بالقوى الكبرى سواء الحلفاء الدائمين في غرب أوروبا واليابان والأعداء السابقين كجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والصين.

ويشير (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، إلى أن "النمو الاقتصادي والقوة العسكرية ودعم الديمقراطية تمثل ركائز السياسات الخارجية الأمريكية، وان هذه الركائز تدعم بعضها بعضا"، ويقول (كريستوفر) في شهادة أدلى بها في ١٣/١/١٩٩٣ أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: "إن اقتصادا قويا نشيطا نابضا بالحياة سيقوي من مكانة أمريكا في الخارج، في حين يتيح لنا الاحتفاظ بقوة عسكرية قوية، دون التضحية باحتياجات داخلية"، ويضيف "انه بمساعدة الآخرين على بناء الديمقراطية، يمكننا أن نحذف حدة أخطار قديمة، تحول دون ظهور أخطار جديدة، ونوجد أسواقا جديدة للتجارة والاستثمارات الأمريكية"، وأشار (كريستوفر) إلى انه فيما "تتكيف الولايات المتحدة مع الأوضاع الجديدة في أنحاء العالم، يجدر بنا أن نشدد على الاستثمارية الأساسية في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من تغيير الحكومات، فان سياستنا في العديد من المجالات، ستبقى ثابتة وسنسعى إلى البناء على إنجازات أسلافنا"^(١٧).

تنطلق الإدارة الأمريكية في ممارسة سياستها الخارجية عن طريق الاستناد إلى قوتها الشاملة والتي تستند على أربعة أسس رئيسة عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية.

لأول مرة في تسعينيات القرن الماضي وتحديدًا منذ العام ١٩٤٥ يبدو التفوق العسكري الأمريكي أكيدا لا جدال فيه، فالولايات المتحدة تملك أكبر وأقوى قوة عسكرية في العالم، بعد ما تركها اختيار الاتحاد السوفيتي بدون منافسين جديين على رأس النظام الأمني العالمي. ولها وحدها يرجع تقرير مكان وزمان أي عملية "شرطة دولية" محتملة، كما إنها تتمتع بميزة القدرة على التدخل في أي مكان في العالم^(١٨)

وتشير التقارير إلى أن لأمريكا قدرة فائقة على الإنفاق العسكري فعلى سبيل المثال انفقت ما مقداره (٦٧١) مليار دولار سنويا على برامج التسلح أي ما نسبته زهاء ٤١% من حجم الإنفاق العسكري في العالم في العام ٢٠١١ مع تراجع بسيط لغاية العام ٢٠١٤^(١٩).

كما تعد الولايات المتحدة أكبر سوق عالمية، وتحتل المركز الاقتصادي العالمي الأول مع الأخذ بالاعتبار تقدمها التكنولوجي والمعلوماتي الهائل وسيطرتها على التدفقات المالية والنفطية الكبرى، وممارستها للنفوذ الأعظم في النظام النقدي والمالي العالمي عن طريق الدولار، وعدم وجود أي منافس لأمريكا يملك ما تملكه من أدوات اقتصادية متعددة تدعمها قوة عسكرية وسياسية،^(٢٠).

ومثل القوة العسكرية تبقى قوة أمريكا السياسية في أوجها، إذ يسمح لها نفوذها في المؤسسات الدولية الكبرى، الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية... الخ، بممارسة نفوذ مباشر وغير مباشر على أعمال هذه المنظمات وغيرها في كل أنحاء العالم مما يعني تدخلا ولو غير مباشر في الشؤون الداخلية للدول.

أما القوة الثقافية فتعبر عن نفسها بنشر القيم والمفاهيم الثقافية الأمريكية، والتي تتمثل بالسعي لإلغاء الإيديولوجيات الشاملة ونشر ثقافة الاستهلاك ونمط الحياة الأمريكي، مما سهل على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع الدول الأخرى التي ستكون وفقا للمفاهيم الأمريكية ديمقراطية ومن ثم تابعة لها^(٢١).

على الرغم من أن المصادر المتعددة للقوة الأمريكية والتي دفعت في بداية تسعينيات القرن العشرين إلى القول إن العالم يعيش اللحظة الأمريكية، تتقابل مع مصادر ضعف تنمو بتسارع ملحوظ تؤكد البيانات الرسمية الأمريكية ذاتها، وعلى الصعيد ذاته التي تكسب الولايات المتحدة قوتها منها خصوصا^(٢٢).

إقتصاديا اضححت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أكبر عجز مالي في العالم ومن إجمالي ديون يزيد على ثلاثة آلاف مليار دولار بما يساوي أكثر من ١,٥ ضعف إجمالي ديون كافة الدول الأخرى، وكذلك من تأثير عوامل اجتماعية ذات ابعاد اقتصادية نرى أنها أكثر أهمية من العوامل الاقتصادية المجردة، ومثالها ضالة الادخار، وانتشار الجريمة والادمان على المخدرات وتفكك

العائلة وتزايد نسب البطالة، وجميع هذه العوامل وغيرها تفرض على الاقتصاد الأمريكي تحمل اعباء طائلة متصاعدة^(٢٣).

الا انه وعلى الرغم مما سبق فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن العشرين ان تحتل المواقع المتقدمة الاولى في الميادين جميعها التكنولوجية، الاقتصادية، العسكرية، الثقافية والدبلوماسية، وكذلك قيادة العالم الحر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق طيلة نصف قرن، قبل ان يتركها تفكك وانحيار هذا الاخير لتصبح القوة العظمى الوحيدة المترتبة على عرش النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، إذ مثل سقوط حائط برلين تجسيدا واقعا لظهور الهيمنة الأمريكية بصورة قاطعة^(٢٤).

وتبحث الولايات المتحدة عن الوسائل اللازمة لإطالة امد زعامتها، وذلك عبر العمل على الاحتفاظ بالتفوق في الميادين المختلفة وعبر الهيمنة على المؤسسات الدولية الرئيسية (الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات... الخ) وعلى حلف الاطلسي الذي بات وحيدا في الساحة الدولية بعد انقراط حلف وارسو، وعبر منع منافسين محتملين من الارتقاء الى مستوى القوة الاعظم (الاتحاد الاوربي، روسيا، الصين... الخ)^(٢٥).

وكدولة تتمتع بعناصر القوة وتسعى الى فرض ابعادها القيمية والمؤسسية على العالم في محاولة لتأكيد هيمنتها وتأكيد وجودها في العالم ومحاولة ترتيب وتحديد مسار النظام الدولي، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية نحو التدخل لمعالجة القضايا الخارجية المختلفة التي تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وهيمنتها، ومع تعقد وتشابك الاقتصاد العالمي وحاجة الولايات المتحدة لتفادي حدوث تغيير في الوضع القائم وعودة الاتحاد السوفيتي السابق، فان الاستمرار في عمليات التدخل بل وتوسعها اصبح ضرورة على الرغم من الجدل الواسع بين مؤيدي التدخل ومعارضيه في الولايات المتحدة^(٢٦).

كما يلاحظ انه على مدى الادارتين الأمريكيتين- ادارة الرئيس جورج بوش الاب وادارة الرئيس بيل كلينتون- تم التدخل اما جماعيا عن طريق مجلس الامن او فرديا لمعالجة القضايا المختلفة بشكل يحقق مصالح الولايات المتحدة، مع بروز دور الادوات الاقتصادية وبالتحديد اداة العقوبات الاقتصادية كأداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل سيطرة الولايات المتحدة على آليات العقوبات، الى جانب الاستخدام المصاحب للقوة العسكرية عندما تتطلب الامور ذلك^(٢٧).

والعامل الاقتصادي كما هي باقي العوامل والمحددات للسياسة الخارجية ينقسم كما سبق التوضيح الى تحفيز واكراه او عقوبات، إذ التحفيز كاسلوب إقتصادي إيجابي استخدمته السياسة الخارجية بشكل مبكر ولا يخفى عن الخلل الاشارة الى مجموعة البرامج والمشاريع في هذا على مر الحقب الزمنية، وفي هذا السياق انتجت السياسة الخارجية الامريكية وضمن المنطق العام للمصلحة الامريكية العليا شواهد استخدام وظيفي لعامل التحفيز الاقتصادي، ومنذ تأسيس الدولة الامريكية وعلى مستوى العالم الذي يرتبط بها بعلاقات من انواع مختلفة ولكن مرحلة الحرب العالمية الاولى وما تلاها ومرحلة الحرب الثانية وما تلاها وضح بشكل جلي هذا الاستخدام الوظيفي لعامل التحفيز الاقتصادي كاداة دائمة وخصوصا من قبيل المساعدة والاقراض والاشكال والصيغ الاخرى لذلك، وتشكل ذلك وفق الاتجاهات والاهداف الآتية:-

- كسب ود الاصدقاء ودعم مشاريع التنمية لديهم .
- تقوية الحلفاء .
- العمل على اضعاف المنافسين للحلفاء باستخدام برامج اقتصادية ضمن محيطهم الاقتصادي الاقليمي .

وستحاول الدراسة تبيان مثال جلي بعد العام ١٩٤٥^{٣٠} وهو مشروع مارشال ثم وريث هذا المشروع وهي البرامج والمشاريع التي تقودها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) وذلك باستخدام موارد الادارة الامريكية الفدرالية فضلا عن بعض موارد القطاع الخاص الامريكي.

١- نظره موجزه عن مشروع مارشال :-

في الظروف التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي شكلت تراجعاً اقتصادياً حاداً في القارة الاوربية نتيجة للدمار الذي خلفته الحرب للبنية التحتية والانتاجية فضلاً عن الخسائر البشرية الهائلة، ادت هذه الازهات الى تراجع الخيارات امام الحكومات الرأسمالية في بلدان اوربا لصالح الاتجاهات الشيوعية انذاك . على الضفة الاخرى للاتلسي فإن الولايات المتحدة كانت ولتميزها بأراضيها الشاسعة وقاعدتها الصناعية كان اقتصادها ينتج اكثر من ٥٠ ٪ من الناتج العالمي الاجمالي، وكانت تمتلك حوالي ٨٠ ٪ من الذهب النقدي العالمي، ووفق اتفاقية برتن وودز ١٩٤٤ اصبح الدولار الامريكي هو العملة الدولية الاولى القابلة للتحويل ذات المحتوى الذهبي انذاك^{٣١}. وتزامنا مع الظروف الاقتصادية الامريكية التي شهدت تضخما في آلتها الانتاجية، والتي دفعت الولايات

المتحدة الى ان تسعى في احداث تقدم ملموس في اقتصاديات اوربا الغربية حتى يمكنها استيعاب فائض الانتاج الامريكى، وقد تمثل هذا السعي في مشروع ضخم لتقديم المساعدات المالية الى دول اوربا الغربية سمي بمشروع مارشال^{٣٢}.

وهو برنامج للانعاش الاقتصادي صدر رسميا في ٥ حزيران ١٩٤٧ سمي باسم برنامج الانعاش الاوربي (ERP) وهو موجه لانعاش اوربا بعد الحرب العالمية الثانية واطلق عليه اسم مشروع مارشال باسم مُقترحِه وزير خارجية الولايات المتحدة انذاك جورج مارشال. كانت بداية المشروع عندما وافق الكونجرس الأمريكي على إنشاء (إدارة التعاون الاقتصادي) في العام ١٩٤٨ لتشرف هذه الادارة على المعونة الاقتصادية، واقامت سبع عشرة دولة اوروبية منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي لمساعدة الادارة الامريكيه سابقه الذكر، وككيان تعاوني مشترك لادارة المعونة وتحقيق اهدافها. وفي سياق المشروع ارسلت الولايات المتحدة الامريكيه ١٣ مليار دولار على شكل اغذيه واليات ومنتجات اخرى الى دول اوربا المعنية بالمشروع وهي دول اوربا الغربية، وانتهت برامج المساعدة ضمن المشروع في العام ١٩٥٢ حلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية محل ادارة التعاون الاقتصادي ضمن تشكيل من عشرون دولة من ضمنها كندا ضمن اهداف تنموية اقتصادية مشتركة بقيادة الولايات المتحدة وضمن طيف اوسع دولياً من اوربا الغربية ليشمل مناطق اخرى من العالم بفعاليات مشاهمة لمشروع مارشال^{٣٣}

وفي اطار المشروع اعلاه تسلمت بلدان اوربا خلال المدة الزمنية للمشروع اموالاً بقيم مختلفة وكل حسب تقييمات الدولة المانحه والهيئات المشتركة التي تم اقامتها معها دول اوربا المستفيدة وكما يبين الجدول رقم (١) بالتفصيل.

جدول (١) اقيام المساعدات الامريكية لدول اوربا ضمن مشروع مارشال (مليون دولار)*

الاجمالي	١٩٥١-١٩٥٠	١٩٤٩-١٩٤٨	الدولة	ت
	١٩٩٥٠			
468	70	232	النمسا	١
777	360	195	بلجيكا	٢

٣	الدانمارك	103	87	195	385
٤	فرنسا	1085	691	520	2296
٥	المانيا	510	438	500	1448
٦	اليونان	175	156	45	376
٧	ايسلندا	6	22	15	43
٨	ايرلندا	88	45	0	133
٩	ايطاليا	594	405	205	1204
١٠	هولندا	471	302	355	1128
١١	النرويج	82	90	200	372
١٢	البرتغال	0	0	70	70
١٣	السويد	39	48	260	347
١٤	سويسرا	0	0	250	250
١٥	تركيا	28	59	50	137
١٦	المملكة المتحدة	1316	921	1060	3297
١٧	الاجمالي	4,924	3,652	4,155	12,731

- Source : Crafts, Nicholas, and Gianni Toniolo, eds. Economic Growth in Europe Since 1945. Cambridge University Press, 1996 , p. p 84 .

ونلاحظ من الجدول رقم (١) ان الاموال والموارد التي وفرها مشروع مارشال توزعت بشكل كامل على حلفاء الولايات المتحدة ضمن الترتيب الجديد لذلك بعد الحرب العالمية الثانية ونتائجها على شكل تكتلين شرقي وغربي وخصوصاً أوروبا، إذ يمكن ادراك عدم استفادة دول شرق أوروبا (الكتلة الاشتراكية سابقاً من موارد مشروع مارشال)، كذلك يبين الجدول ان المملكة المتحدة هي اكثر الدول التي استفادت من دفعات مشروع مارشال إذ استلمت ٣٢٩٧ مليون دولار وتليها فرنسا ثم المانيا وايطاليا ثم هولندا بمجموع مبالغ هي (٢٢٩٦، ١٤٤٨، ١٢٠٤، ١١٢٨) مليون دولار على التوالي ويفسر ذلك إتجاهات الأهداف الأمريكية في القارة الأوروبية والعالم في تلك الحقبة وماتالها وباستخدام اليات الاقتصاد لتحقيق تلك الاهداف، ويمكن تتبع الدول الاخرى التي استلمت مبالغاً أقل مقارنة بالدول الخمس اعلاه كما يبين الجدول(١) لندرك الاهمية النسبية الأقل ضمن اهداف مشروع مارشال خاصة والسياسة الخارجية الأمريكية كاطار عام .

٢-الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) :

بعد اكتمال التطبيق العملي لمشروع مارشال اتجهت الادارة الامريكية الى مأسسة عملها الاقتصادي في اطار برامجها الخارجية بتنظيمات جديده من اهمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)^{٣٤} هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين، أسسها الرئيس الامريكيجون كينيدي في العام ١٩٦١ بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق الدولية المختلفه ، ثم عمل الكونغرس على تحديث التفويض عن طريق عدد من قوانين الاعتماد المالي السنوية وتشريعات أخرى. على الرغم من كون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إحدى وكالات الحكومة الأمريكية المستقلة من الناحية الفنية، إلا أنها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية الولايات المتحدة ومجلس الأمن القومي. ويعمل مدير الوكالة ضمن توجيهات السياسة الخارجية وصلاحيات وزير الخارجية، حددت الوكالة أهدافها والتي تتضمن توفير المساعدة الاقتصادية والتنموية والإنسانية حول العالم لدعم تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة". تعمل الوكالة في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأوراسيا بشكل متواصل منذ العام ١٩٦١، وهي وريث مؤسسي لمشروع مارشال المدار من قبل من إدارة التعاون الاقتصادي ECA.

إذ أقر الكونغرس قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ بناءً على مبادرة الرئيس الامريكي جون كينيدي، وبموجبه أدمجت إدارة التعاون الاقتصادي مع كل هيئات المساعدات الخارجية الأخرى في "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID" كوكالة جديدة مكرسة للتنمية كخطة تتطلب التخطيط لبرامج طويلة الأمد في العديد من الدول التي ترتبط بالسياسة الخارجية الامريكية والمصالح العامة لها .

في العام ٢٠٠٤، أنشأت إدارة بوش مؤسسة تحدي الألفية كهيئة جديدة للمساعدات الخارجية لتوفير المساعدات المالية لعدد محدود من الدول التي يتم اختيارها من قبل الادارة الامريكية بوكالاتها المتخصصة بالشأن الخارجي والامن القومي الامريكي . تمول المؤسسة اعلاه بعض برامج المساعدة التنموية التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في هذه البلدان وعلى سبيل المثال افغانستان والعراق ، في كانون الثاني ٢٠٠٦، أنشأت وزيرة الخارجية الامريكية الأسبق

كونداليزا رايزر مكتب مدير المساعدات الخارجية الأمريكية تابع لوزارة الخارجية. كان هدف هذا المكتب ضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية ما يحقق أهداف السياسة الخارجية، وضع المكتب خططاً للمساعدات الخارجية المتكاملة وإدارة الموارد في الإدارة الأمريكية بشكل عام والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID خصوصاً ، ويوضح ذلك الارتباط المؤسسي المتزايد للوكالة اعلاه والسياسة الخارجية الأمريكية من ناحية الاهداف والوسائل على حد سواء.^{٣٥}

في ٢٢ أيلول ٢٠١٠، وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما مصنف تحديد سياسة الرئاسة حول التنمية العالمية. وكان هذا المصنف اداة لتفعيل دور المساعدات التنموية ضمن السياسة الأمريكية وإعادة بناء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID كوكالة سيادية في الحكومة الأمريكية. كما أسس لجنة تنسيق السياسات المشتركة للوكالات تحت قيادة موظفي الأمن الوطني ، مما اسس لطريق جديد لضم الاداة الاقتصادية التحفيزية لادوات الرئاسة الأمريكية في السياسة الخارجية بشكل عضوي مباشر ،عمل الوكالة مقسم الآن إلى قطاعات تغطي العديد من المناطق الجغرافية الدولية وهي كالآتي^{٣٦}

- جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا
- آسيا
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- أوروبا وأوراسيا
- الشرق الأوسط
- أفغانستان وباكستان

وقد بلغت الدفعات المالية والبرامج للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في السنة المالية ٢٠١٠ (١٠.٤٤) مليار دولار للعشرين دولة الاولى من إذ قيمة البرامج والمساعدات فضلاً عن (٥.٤) مليار دولار الى باقي الدول الاخرى المستفيدة من برامج الوكالة إذ وزعت الدفعات اعلاه على مناطق جغرافية كبيره في العالم وحسب خريطة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية ويبين الجدول رقم (٢) ادناه الدول العشرين الاولى المتلقية لمخرجات برامج الوكالة اعلاه وحسب اولويات الادارة الأمريكية ومتعلقات سياستها الخارجية .

القوات العسكرية لكسب صداقة السكان المحليين ومن ثم تفويض الدعم للمعادين للجهد الامريكى في الدولة المستهدفه. في ظل هذه الظروف، توجه الوكالة من قبل موظفي وزارة الخارجية (الدبلوماسيين) كما هو الحال حالياً في باكستان وأفغانستان والعراق . كما يمكن أن تستدعى الوكالة لدعم مشاريع الولايات المتحدة ذات الاهتمام الاستثنائي في مناطق جغرافية مختلفة من العالم .
وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** بتقديم المساعدات الخارجية بطريقتين رئيسيتين:

- المساعدات التقنية:- تتضمن المساعدات التقنية، المشورة التقنية، التدريب، المنح الدراسية، البناء وتوفير السلع المتعاقد عليها أو المشتراة بواسطة **USAID** والتي تقدمها كعينات للمستفيدين.
- المساعدة المالية:- تتضمن المساعدة المالية، توفير النقد لمنظمات الدول النامية لدعم ميزانياتها. كما توفر وكالة **USAID** المساعدة المالية للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقدم بدورها الدعم التقني للدول المستفيدة.

وفي السنوات الأخيرة، زادت الحكومة الأمريكية تركيزها على المساعدات المالية بدلاً من المساعدات التقنية. ففي العام ٢٠٠٤، أنشأت إدارة الرئيس الامريكى جورج بوش مؤسسة تحدي الألفية كوكالة مساعدات خارجية يقتصر اختصاصها على المساعدات المالية فقط، وفي العام ٢٠٠٩ بدأت إدارة الرئيس الامريكى وأباما إجراء تعديلات رئيسية على البرامج التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **USAID** للتركيز على المساعدات المالية، وقد عرفت هذه المبادرة بمساعدات "حكومة - حكومة" أو **G.T.O.G.**^{٣٩}

ويقع ذلك في نفس الاطار التنظيمي المستهدف تحت مظلة السياسة الخارجية الامريكى بشكل دائم وهو استخدام نظام الحوافز الاقتصادية لتحقيق اهداف ذات صفة استراتيجية او تكتيكية ضمن متطلبات السياسة الخارجية والمصلحة الامريكى، والتي تؤدي الى آثار يمكن ان تخدم مصلحة الدولة المتلقية بشكل مخطط او عرضي على حد سواء .

المبحث الثالث :السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام العقوبات الاقتصادية:

اولا : تاريخ استخدام الولايات المتحدة الامريكى للعقوبات الاقتصادية :-

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية بالظهور، واتسع دورها وتأثيرها في أهم الأحداث الدولية، وبعد اغتيال الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بالقيادة عالميا، مما حفز واشنطن إلى استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل متزايد كأداة من أدوات سياستها الخارجية، تحقيقا لاهداف هذه السياسة، ورداً على التهديدات التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وقد أدى زوال النظام الثنائي القطبية إلى اتجاه واشنطن نحو محاولة تدويل نزوعها الدائم إلى استخدام آلية العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تدخل معها في صراعات أو تعدها معادية لها ولمصالحها، في ظل الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية وادائها التنفيذية المتمثلة بمجلس الامن. ويهدف هذا الجزء إلى التعريف بمكانة العقوبات الاقتصادية كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية فضلا عن الأدوات الأخرى .

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية مرارا وتكرارا كإحدى أدوات سياستها الخارجية دعما لاهداف هذه السياسة، وقد فرضت الولايات المتحدة منفردة أو مع دول أخرى أنظمة عقوبات في زهاء (١٣٧) حالة كما يوضحها الجدولان الآتيان:

جدول (٣) البلدان التي استهدفتها العقوبات الأمريكية بشكل منفرد .

المسألة	السنة	البلد	المسألة	السنة	البلد
حقوق الانسان	١٩٧٧	البرازيل	الاحتواء	١٩١٧	اليابان
سياسة القذافي	١٩٧٨	ليبيا	الانسحاب من جنوب شرق اسيا	١٩٤٠	اليابان
النووية	١٩٧٨	البرازيل	ازاحة بيرون	١٩٤٤	الارجنتين
النووية	١٩٧٨	الارجنتين	الاتحاد الاندونيسي	١٩٤٨	هولندا
النووية	١٩٧٨	الهند	الحدود	١٩٥٦	إسرائيل
المشققون	١٩٧٨	الاتحاد السوفيتي	السويس	١٩٥٦	المملكة المتحدة وفرنسا
الرهائن	١٩٧٩	ايران	الشيوعية	١٩٥٦	لاوس
النووية	١٩٧٩	باكستان	تروخيلو	١٩٦٠	جمهورية الدومينيكان
حقوق الانسان	١٩٧٩	بوليفيا	كاسترو	١٩٦٠	كوبا
افغانستان	١٩٨٠	الاتحاد السوفيتي	مصادرة الاملاك	١٩٦١	سيلان

الارهاب	١٩٨٠	العراق	غولارت	١٩٦٢	البرازيل
الشيوعية	١٩٨١	نيكاراغوا	اليمن والكونغو	١٩٦٣	الجمهورية العربية المتحدة
القانون العرفي	١٩٨١	بولندا	الاحتواء	١٩٦٣	اندونيسيا
الفولكلاند	١٩٨٢	الارجنتين	دييم	١٩٦٣	فيتنام الجنوبية
بولندا	١٩٨٢	الاتحاد السوفيتي	اسعار النحاس	١٩٦٥	تشيلي
رحلة الخطوط الجوية الكورية	١٩٨٣	الاتحاد السوفيتي	الزراعة	١٩٦٥	الهند
سجل التصويت في الامم المتحدة	١٩٨٣	زيمبابوي	معارضة المقاطعة	١٩٦٥	الجامعة العربية
الارهاب والحرب	١٩٨٤	ايران	النفائات الأمريكية	١٩٦٨	بيرو
الفصل العنصري	١٩٨٥	جنوب افريقيا	الهندي	١٩٦٨	بيرو
الارهاب	١٩٨٦	سوريا	بنغلادش	١٩٧١	الهند وباكستان
القوات الكويتية	١٩٨٦	انغولا	الارهاب	١٩٧٢	اقطار مختلفة
الديمقراطية	١٩٨٧	هايتي	حقوق الانسان	١٩٧٣	كوريا الجنوبية
العفو العام	١٩٨٧	السلفادور	حقوق الانسان	١٩٧٣	تشيلي
حقوق الانسان	١٩٨٩	السودان	قبرص	١٩٧٤	تركيا
حقوق الانسان	١٩٩٠	الكونغو	الهجرة	١٩٧٥	الاتحاد السوفيتي
حقوق الانسان	١٩٩١	اندونيسيا	الهجرة	١٩٧٥	اوربا الشرقية
الارهاب	١٩٩٢	ايران	الشيوعية	١٩٧٥	فيتنام
الديمقراطية	١٩٩٢	ليبيريا	النووية	١٩٧٥	جنوب افريقيا
الحرب الاهلية	١٩٩٢	كمبوديا	بعد الحرب	١٩٧٥	كمبوديا
الحرب الاهلية	١٩٩٢	الصومال	حقوق الانسان	١٩٧٦	اورغواي
الديمقراطية وحقوق الانسان	١٩٩٣	انغولا	النووية	١٩٧٦	تايبان
حقوق الانسان	١٩٩٤	غامبيا	مصادرة الممتلكات	١٩٧٦	اثيوبيا
الديمقراطية وحقوق الانسان	١٩٩٦	زامبيا	حقوق الانسان	١٩٧٧	بارغواي
النووية	١٩٩٧	الهند	حقوق الانسان	١٩٧٧	غواتيمالا
النووية	١٩٩٨	باكستان	حقوق الانسان	١٩٧٧	الارجنتين
الديمقراطية وحقوق الانسان والمخدرات	١٩٩٩	افغانستان	سوموزا	١٩٧٧	نيكاراغوا
			حقوق الانسان	١٩٧٧	السلفادور

المصدر: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٢٨

جدول (٤) البلدان التي استهدفتها الولايات المتحدة مع آخرين بفرض العقوبات

البلد المستهدف	البلد المهدف	السنوات	الخلفية
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	المكسيك	١٩٤٧-١٩٣٨	الاستيلاء على الممتلكات
دول التحالف	المانيا واليابان	١٩٤٥-١٩٣٩	الحرب العالمية الثانية
الولايات المتحدة واللجنة التنسيقية لضوابط التصدير المتعددة الاطراف	الاتحاد السوفيتي والكوممكون	١٩٩١-١٩٤٨	ضوابط تقنية
الولايات المتحدة و (CHINCOM)	الصين	١٩٧٠-١٩٤٩	الشيوعية في الصين
الولايات المتحدة والامم المتحدة	كوريا الشمالية	١٩٥٠	الحرب الكورية... الخ
الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية	فيتنام الشمالية	١٩٧٤-١٩٥٤	الحرب الفيتنامية... الخ
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا	مصر	١٩٥٦	تأميم قناة السويس
الحلفاء الغربيين	جمهورية المانيا الديمقراطية	١٩٦٢-١٩٦١	جدار برلين
الامم المتحدة	جنوب افريقيا	١٩٩٢-١٩٦٢	الفصل العنصري
الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	البرتغال	١٩٦٤-١٩٦٣	المستعمرات
الامم المتحدة والمملكة المتحدة	روديسيا	١٩٧٩-١٩٦٥	حكم الاغلبية السوداء
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	اوغندا	١٩٧٩-١٩٧٢	عديدي امين
الولايات المتحدة وكندا	مجموعة بلدان	١٩٧٤	الاقطار التي تتابع الحيار النووي
الولايات المتحدة وكندا	كوريا الجنوبية	١٩٧٦-١٩٧٥	اعادة التصنيع النووي
الولايات المتحدة وهولندا	سرينام	١٩٨٢	حقوق الانسان
الولايات المتحدة و(OECS)	غرينادا	١٩٨٣	الديمقراطية
الولايات المتحدة والمانيا الغربية	بورما	١٩٨٨	حقوق الانسان والانتخابات
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	الصومال	١٩٨٨	حقوق الانسان والحرب الاهلية
الولايات المتحدة والامم المتحدة	العراق	١٩٩٠	غزو الكويت
الولايات المتحدة والامم المتحدة	ليبيا	١٩٩٣	لوكربي
الولايات المتحدة والامم المتحدة والاتحاد الاوربي	يوغسلافيا الابنة	١٩٩٦-١٩٩٢	الديمقراطية وحقوق الانسان
الولايات المتحدة والامم المتحدة	هايتي	١٩٩٤-١٩٩٣	الديمقراطية وحقوق الانسان

المصدر: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٣٠.

وستحاول الدراسة تتبع استخدام الولايات المتحدة لاسلوب العقوبات الاقتصادية تاريخياً للوقوف على التدرج الزمني لذلك والجدور التاريخيه لهذا النمط من الوسائل في السياسة الخارجية الامريكية وكما يلي:

١- العقوبات الاقتصادية الأمريكية لغاية ١٩٩٠:

يرجع اول استخدام للعقوبات الاقتصادية الى ما قبل استقلال الولايات المتحدة، وتمثلت في العقوبات التي فرضتها المستعمرات الأمريكية على بريطانيا ابان الاستعمار البريطاني لشمال امريكا ١٧٦٧-١٧٧٠ عن طريق تبني التجار في بوسطن ونيويورك سياسة (عدم الاستيراد) والتي وسعت فيما بعد لتصبح (عدم الاستيراد، وعدم التصدير، وعدم الاستهلاك)، وفي عام ١٨٠٧ قام

الرئيس الامريكى (توماس جيفرسون) بالحصول على موافقة الكونغرس على قانون الحظر الذي منع كل السفن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية من الذهاب الى الموانئ الاجنبية، ومنع تجار الولايات المتحدة من استخدام السفن الاجنبية لنقل البضائع وذلك ردا على الحصار الذي فرضته بريطانيا على الشواطئ الأمريكية^(٤٠)، وعلى الرغم من الاثار الكارثية للقانون على تجارة الولايات المتحدة نتيجة لعدم توقف هجمات السفن البريطانية والفرنسية على السفن التجارية الأمريكية استمرت الولايات المتحدة في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية ضد الدول الاخرى، فقامت بفرض عقوبات على بريطانيا وفرنسا وروسيا خلال حرب القرم ١٨٥٣-١٨٦٥، وفي مرحلة لاحقة فرضت الولايات المتحدة الفيدرالية الشمالية العقوبات على الولايات الأمريكية الكونفدرالية الجنوبية خلال الحرب الاهلية ١٨٦١-١٨٦٥، وكذلك فرضت العقوبات على اسبانيا اثناء الحرب الأمريكية الاسبانية ١٨٩٨^(٤١).

وفي اثناء الحرب العالمية الاولى، وبعد نجاح الحصار الاقتصادي داخل الولايات المتحدة ابان الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب، طور الضباط الامريكويون مجموعة من خطط الحصار الاحتياطية على غرار تجربتهم في خطة اناكوندا ١٨٦١-١٨٦٥ التي طبقت ضد الولايات المتحدة الكونفدرالية الجنوبية، ووضعوا خطة الحرب اورانج بوصفها خطة مفصلة لاختضاع اليابان عن طريق العزل التجاري الكامل لليابان يضمن افقارها وارهاقها في النهاية، ثم استسلامها^(٤٢).

واكدت خبرة استخدام العقوبات الاقتصادية في المدة ماين الحربين العالميتين، وما تلاها في الحالات المختلفة وبالذات الصراعات العسكرية، اهمية هذه الاداة في السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق الاستخدام المتكرر والتطور الذي شهدته آلية العقوبات خلال هذه المدة، إذ بدأت العقوبات الاقتصادية تستقل بذاتها عن الحرب وتصبح اداة مستقلة من ادوات السياسة الخارجية الأمريكية تستخدم كبديل للعمل العسكري المعلن، ولاغراض متعددة كتغيير سياسة البلد المستهدف، وزعزعة الحكومة وتعطيل الجهود العسكرية واعاقة القدرة العسكرية... الخ^(٤٣).

واظهرت هذه المدة تزايداً في استخدام الولايات المتحدة للأسلحة الاقتصادية ضد اليابان لارغامها على الانسحاب من جنوب شرق اسيا ١٩٣٧-١٩٤١، وكذلك المكسيك على اثر مصادرتها للشركات النفطية على اراضيها ١٩٣٩-١٩٤٧، وفي تموز ١٩٤٠ اقر الكونجرس الامريكى (قانون تقوية دفاع الامة) الذي اعطى الرئيس القوة لتقييد الصادرات لاي مادة مطلوبة

للدفاع في الولايات المتحدة والترخيص بتصديرها لأمم صديقة، وبناء على بدء الرئيس (روزفلت)- ببطء- بتقييد الصادرات للمواد الاستراتيجية وتتضمن بيع برادة الحديد الى اليابان، وبعد عام واحد وبشكل مفاجئ منعت الحكومة الأمريكية كل صادرات البترول الى اليابان، إذ كان لهذه القرارات- كما يعتقد المؤرخون- المساهمة الكبرى في تعجيل الصراع^(٤٤).

وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر واقع جديد تمثل في حرب باردة مستمرة كانت العقوبات وكذلك المعونات من اهم اسلحة تلك الحرب، إذ انه وفي ظل الردع النووي المتبادل لم يكن هناك سبيل الى حروب تقليدية، فتم نقل الاعمال العدائية من ميدان السلاح الى ميدان الاقتصاد ومن قهر الجيوش الى تجويع الشعوب، واتسم نظام العقوبات الاقتصادية- ابان الحرب الباردة- بظهور العقوبات من إذ المبدأ، تحولت العقوبات بنوعيتها، من اداة ضغط الى نصح سياسي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسته في سياستها الخارجية بما يضمن تحقيق ما تعده مصالح قومية امريكية، ومن ثم بما يخدم رؤيتها الخاصة مستغلة في سبيل ذلك تزعمها للمعسكر الرأسمالي بقيادة حلف الاطلسي وكذلك نفوذها في المؤسسات الدولية ومؤسسات التمويل الدولي^(٤٥).

كان سجل العقوبات الاقتصادية ضد الاخرين حافلا، اذ اقرت الادارات الأمريكية المتعاقبة ابان الحرب الباردة نحو ٦٠ قانونا او امرا تنفيذا بفرض عقوبات اقتصادية مباشرة، فضلا عن مئات القوانين الاخرى التي فرضت عقوبات بشكل غير مباشر كتلك المدرجة في اطار محاربة الشيوعية، وكذلك تلك التي يمكن عد امنها يتعلق بالشؤون الداخلية الأمريكية لانها تطل الامريكيين افرادا وشركات، لمنع رعايا الولايات المتحدة من السفر لبلد ما، او تقييد حريتهم في اجراء معاملات مالية وتجارية مع بلد اخر او مع مواطنيه وشركاته^(٤٦).

شرعت الولايات المتحدة في ممارسة نصح العقوبات ابان الحرب الباردة في العام ١٩٥٠، لوضع كوريا الديمقراطية تحت نظام العقوبات لهجومها على كوريا الجنوبية، ثم فرضت الولايات المتحدة العقوبات على ايران عام ١٩٥١ للضغط عليها لالغاء قرار تأميم المرافق النفطية، ثم اضيفت فيتنام لقائمة العقوبات عام ١٩٥٤ لتعطيل فاعليتها العسكرية ولكن الرئيس (كلينتون) رفض الحظر على فيتنام الموحدة في عام ١٩٩٤. ويتمثل المثال الاكثر اهمية لاستعمال الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية اثناء مدة خمسينيات القرن العشرين في فرض العقوبات على مصر خلال ازمة السويس التي بدأت بقيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس.

وخلال الأزمات استخدمت الولايات المتحدة التهديد باستخدام العقوبات الاقتصادية ضد الاطراف الاربعة: بريطانيا، فرنسا، إسرائيل ومصر، فقد قطعت ادارة (ايزنهاور) المساعدات الاقتصادية عن مصر وقامت بتجميد ارصدة الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، وقامت بمنع القروض الى بريطانيا، وايضاً منعت القروض لها من صندوق النقد الدولي، ومنعت شحنات البترول إلى فرنسا وبريطانيا وأوقفت تدفق المساعدات إلى إسرائيل، وهددت الإدارة الأمريكية بمنع وصول أي دولار سواء من القطاع الخاص أو من الحكومة إلى إسرائيل^(٤٧).

أما سنوات ستينيات القرن العشرين فشهدت فرض العقوبات على لاوس لرزععة حكومتي الأمير سوفانا فوما والجنرال فومي اليساريين، ولمنع استيلاء الشيوعيين على السلطة، أما الحالة الأبرز في عقد ستينيات القرن الماضي والتي ما زالت مستمرة إلى الآن فتتمثل في فرض الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية على كوبا والتي تمثلت في حظر توفير معونة اقتصادية أو عسكرية إلى نظام حكم فيدل كاسترو، وتلك كانت أول عقوبة في سلسلة العقوبات المتعددة التي فرضت على كوبا^(٤٨).

وفي سبعينيات القرن العشرين طرأ تحول مهم على جملة المعايير الأمريكية لفرض العقوبات بشمولها حالات ليست الولايات المتحدة طرف مباشر فيها، بل كان إقدام الولايات المتحدة على فرض هذه العقوبات بالنيابة، وتحت ذرائع تدعي واشنطن أنها تمس القيم والأخلاق التي بنيت عليها مفاهيم الليبرالية الجديدة التي اخذت الولايات المتحدة على عاتقها فرضها على العالم، ففي عام ١٩٦٥ قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتعاون مع الامم المتحدة بتطبيق عقوبات مهمة تتضمن منع تصدير البترول الى مستوطنة البيض في روديسيا- زيمبابوي حالياً- التي اعلنت استقلالها من طرف واحد، ولجأت بعد ذلك الى فرض العقوبات على ليبيا في العام ١٩٧٨ بذريعة احتضان طرابلس لقوى ارهابية عالمية، وكذلك العقوبات على باكستان في العام ١٩٧٩ بسبب سياستها التسليحية والتي رأت واشنطن انها تهدد السلم والأمن الاقليميين، على الرغم من ان الولايات المتحدة كانت انذاك تعد اسلام اباد من اهم حلفائها في المنطقة، وكذلك فرضت الولايات المتحدة العقوبات ضد ايران كرد فعل على احتجاز الرهائن الامريكيين في تشرين الثاني ١٩٧٩^(٤٩).

والملاحظ خلال عقد سبعينيات القرن العشرين ان الولايات المتحدة نفسها وقعت ضحية للعقوبات، عندما قامت الدول العربية المصدرة للنفط بمقاطعة الولايات المتحدة رداً على موقفها المؤيد لإسرائيل في الحرب عام ١٩٧٣.

وخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي واصلت الولايات المتحدة نهج فرض العقوبات، فاضيفت سوريا في العام ١٩٨٦، وجنوب افريقيا في العام نفسه على الرغم من الفيتو الذي استخدمه الرئيس رونالد ريغان، والذي سمح لشركات القطاع الخاص القيام باعمال تجارية في جنوب افريقيا، بناء على وعيها الخاص او مبادئ العمل التطوعي، والسودان عام ١٩٨٨ بسبب اتهام واشنطن للسودان- كما اتهمت سوريا- بدعم الارهاب، كما اضيفت الصين عام ١٩٨٩ الى القائمة بعد احداث ساحة (تيان مين) بذريعة ان الحكم في بكين لا يراعي ما تعده واشنطن "مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية والتعددية الحزبية"^(٥٠).

لقد شهد النصف الاخير للحرب الباردة زيادة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية لاهداف اقتصادية وبالتحديد لتحسين الاقتصاد المحلي الأمريكي، وكان الخفض لاستخدام هذه العقوبات هو التراجع في الإقتصاد الأمريكي مقارنة بالاقتصادات الغربية الاخرى، إذ جاء الرد على الصعوبات الاقتصادية جزء من العمل الممكن نتيجة لزيادة الاحكام الخاصة للتجارة الحرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية^(٥١).

٢- العقوبات الاقتصادية الأمريكية ١٩٩٠-٢٠١٣ :-

بعد انتهاء الحرب الباردة زادت جاذبية العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية، واطهرت الولايات المتحدة رغبة أكبر نحو استخدام العقوبات الاقتصادية الاحادية الجانب لانجاز اهداف سياستها الخارجية، ذلك ان تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي اذن بانتهاء الحرب الباردة، كان في احد اوجهه اهماً للكباح الرئيس امام اندفاع واشنطن في اتباع نهج العقوبات الاقتصادية، بانعكاس ذلك ليس على زيادة عدد الدول المنظمة لقائمة المعاقبين واتساع نطاق شمولية العقوبات ووصولها الى حد فرض حصار شامل فحسب، بل ايضا باضفاء طابع العقوبات الدولية عليها باستصدارها عن طريق مجلس الامن الدولي، واستخدام الامم المتحدة ذاتها في توفير غطاء دولي لعقوبات تقررها واشنطن وحدها^(٥٢).

كما ان انخيار المعسكر الاشتراكي قد ادى دورا مهما في دفع نهج العقوبات الأمريكية في اتجاه فرض العقوبات على دول وشركات وافراد من غير الامريكيين بمن فيهم مراكز قوى داخل المعسكر الرأسمالي وحلف شمال الاطلسي في حال عدم التزامهم بتنفيذ العقوبات التي سبق لواشنطن فرضها، حتى بصفة كونها امريكية لا تنطوي تحت الغطاء الدولي كقانون (داماتو)^(٥٣) على سبيل المثال^(٥٤).

وفي المحصلة اطلق انخيار الاتحاد السوفيتي العنان للولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية، التي تسارعت وتائر اتخاذها بشكل كبير الى ان وصل عدد القوانين والوامر التنفيذية بفرض عقوبات اقتصادية الى ١٣٧ حالة، وذلك حتى العام ٢٠٠٠، وتجدر الاشارة الى ان الادارة الأمريكية صادقت على نحو ثلثي هذه القوانين والوامر التنفيذية بفرض عقوبات اقتصادية او تشديدها في عامي ١٩٩٣-١٩٩٤، وهي السنوات التي بلغت فيها العقوبات ذروتها، ليس بازدياد عددها فحسب بل لشمولها اكثر من نصف سكان العالم وان بدرجات متفاوتة^(٥٥).

وكانت الادارة الأمريكية قد دشنت حقبة ما بعد الحرب الباردة بضم كل من الكونغو والعراق الى قائمة البلدان المعاقبة عام ١٩٩٠، واندونيسيا ١٩٩١، وليبيا والكامرون واذربيجان والصومال عام ١٩٩٢، وانغولا عام ١٩٩٣، وغامبيا عام ١٩٩٤ وزامبيا ١٩٩٦، والهند عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨ عادت باكستان لتنضم إلى نادي المعاقبين بعد أزمة التفجيرات النووية في شبه الجزيرة الهندية، وفي عام ١٩٩٩ انضمت أفغانستان أيضا^(٥٦)، فضلا عن عدد كبير من العقوبات الجماعية التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يلاحظ على هذه الحالات لفرض العقوبات ان الخريطة الجغرافية للعقوبات تضم: خمس دول عربية إسلامية هي العراق وليبيا وسوريا والسودان والصومال، فضلا عن خمس دول اسلامية هي: ايران ، اندونيسيا، باكستان، اذربيجان وافغانستان، الى جانب ثماني دول افريقية، وسبع دول اسيوية ودولة واحدة فقط في كل من اوربا الوسطى وامريكا اللاتينية.

وفي عام ١٩٩٩ اقرت واشنطن ما يعرف بقانون التحرر من الاضطهاد الديني والذي ساهم بزيادة عدد الدول المعاقبة الى ٧٥ بلد، اي ضاعفها ثلاث مرات بعدما كانت القائمة تضم ٢٧ بلدا في العالم ١٩٩٨^(٥٧).

وبالاحاط هنا، ومنذ نهاية الحرب الباردة لم يكن هناك اي مذهب استراتيجي رسمي لتوجيه الولايات المتحدة في تقرير متى وكيف تطبق العقوبات الاقتصادية، إذ طبق الكونجرس والرئيس الامريكين بشكل عشوائي متزايد وسريع على جهات مختلفة، لكي تنجز اهداف السياسات الخارجية الاخرى، مما كلف الاقتصاد الامريكي على الاقل ١٥ بليون دولار سنويا، مقابل بعض المكاسب السياسية الضئيلة للسياسة الخارجية^(٥٨).

في حين امتازت حقبة الحرب الباردة بتوجيه صناعات السياسة الامريكية العقوبات اولياً الى الإتحاد السوفيتي ودول شيوعية اخرى لاحتوائها وانجاز اهداف الامن القومي بوضوح، إذ طبقت اغلب هذه العقوبات بشكل جماعي وبالاتشارك مع حلفاء الولايات المتحدة^(٥٩).

ومن الملاحظ على اسلوب تعامل الادارة الامريكية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين تعاملها مع كل حالة على حدة وفقاً لمصلحتها، عن طريق تنوع الاساليب وظهور دور العقوبات- لاسيما مع سيطرة الولايات المتحدة على آليات العقوبات- وهكذا تبنت الولايات المتحدة العقوبات عن طريق العزل، الى جانب اسلوبها الدائم عن طريق الاحتواء، والذي تراجعت اهميته نتيجة لظهور سلبيات هذا المنهج والتي تمثلت بالחסائر- غير المحتملة- نتيجة لطول الوقت الذي يتطلبه، مما يتطلب استخدام القوة العسكرية الى جانبه في كثير من الحالات، وبشكل خاص حالة العراق ١٩٩٠^(٦٠). واستمرت الولايات المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية على ايران وبعض البلدان كسوريا خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٣ وعن طريق مجموعة من القوانين على خلفية الملف النووي الايراني والنزاع المسلح بين النظام السوري والقوى المعارضة المسلحة، تتضمن اغلبها عقوبات اقتصادية ذات محتوى مالي وفي للبلدين المستهدفين ولازالت عملياً قيد الاستخدام مع التوجهات الجديدة للمشككتين .

ثانياً: اهداف سياسة العقوبات الاقتصادية الامريكية :-

اثناء الحرب الباردة وجهت الولايات المتحدة الامريكية العقوبات الاقتصادية اولاً ضد الإتحاد السوفيتي ودول شيوعية اخرى لانجاز اهداف سياستها الخارجية بوضوح وطبقت اغلب هذه العقوبات بالاتشارك مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية^(٦١).

تستخدم العقوبات الاقتصادية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الاخرى مثل مراعاة حقوق الانسان والديمقراطية، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٧ اعلن الرئيس كلنتون منعا على الاستثمارات الجديدة في ميانمار، بورما سابقا، لان السلطة العسكرية الحاكمة رفضت الاعتراف بانتصار حزب المعارضة في الانتخابات العامة، وكذلك استهدفت العقوبات كل من انغولا والبوسنة والمهرسك وبوروندي والصين وكرواتيا وكوبا وزامبيا وغواتيمالا وهاييتي ونيكاراغوا ونيجيريا ويوغسلافيا، وفرضت العقوبات ايضا ضد الشركات في كندا وايطاليا والمكسيك بسبب استثمارها في كوبا وفقا لقانون هيلمزبورتون ١٩٩٦، وكذلك قرار الرئيس كلنتون بوقف الاستثمارات ووقف التمويل للمشروعات في كولومبيا بسبب فشلها في السيطرة على تهريب المخدرات من اراضيها، وكذلك استهدفت العقوبات كل من افغانستان وبورما وكوبا وهاييتي ونيجيريا، وفي ١٩٩٦ صدر قرار من الرئيس كلنتون بتعليق عدم الخضوع الادوات الجراحية للضريبة، والكفوف الجلدية، وبعض البضائع الرياضية، والسجاد المستورد من باكستان، بسبب فشل باكستان في احترام حقوق العمال، وكذلك استهدفت العقوبات كل من الصين وموريتانيا وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة والمالديف^(٦٥).

وفي عام ١٩٩٣ اعلن وزير الخارجية السابق (وارن كريستوفر) تعريفا جديدا للامن القومي ياذ جعل من حماية البيئة اولوية رئيسة في السياسة الخارجية، إذ استهدفت العقوبات الاقتصادية المتعلقة بحماية البيئة عددا من البلدان منها البرازيل والصين وتايوان.

ج- نزاعات التجارة الدولية والاستثمار:

تستخدم العقوبات الاقتصادية بفعالية في نزاعات التجارة الدولية ونزاعات الاستثمار، ومعظم هذه النزاعات مصمم بشكل مرض عن طريق اجراءات التسوية لمشاكل منظمة التجارة العالمية والاتحادات الجمركية الاقليمية، كاتفاقيات التجارة الحرة في امريكا الشمالية او الاتفاقيات الثنائية الاخرى، وحتى عندما تكون العقوبات الاقتصادية مستخدمة فان العقوبات الامريكية تحدد عادة بشكل يتناسب مع الاخلال المزعوم من البلد المستهدف، إذ استخدمت الولايات المتحدة العقوبات في مواجهة الصين واليابان ودول اخرى اثر نزاعات تجارية مختلفة^(٦٦).

ولقد شهدت مرحلة الثمانينيات ومرحلة التسعينيات من القرن المنصرم زيادة فياستخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية لدعم وتحقيق اهدافها الاقتصادية، وكان الخفض لاستخدام

هذه العقوبات هو التراجع الاقتصادي وزيادة النقص في التجارة الخارجية الامريكية، ومن امثلة العقوبات الاقتصادية للاغراض التجارية: العقوبات المفروضة لضمان الوصول الى الاسواق او التزام السوق بالاحلاف التجارية، وقيل هذه العقوبات عادة الى ان تكون مطابقة للقواعد المستعملة التي توجه التجارة، مقارنة مع العقوبات الاقتصادية للاغراض السياسية التي تعمل في الغالب بغياب اي اطار سياسي او قانوني متفق عليه باستثناء المصلحة الامريكية^(٦٧).

ولانجاز هذه الاهداف تأخذ العقوبات الاقتصادية الامريكية اشكالا متعددة من اهمها الانسحاب من امتيازات المنح الحكومية الخاصة مثل الغاء الحالة التجارية للدولة الاكثر رعاية وتخفيض المساعدة الاجنبية وقطعها وتقييد التصدير والاستيراد وتجميد الارصدة والممتلكات وزيادة التعريفات الجمركية وتخفيض حصة الاستيراد ومنع الحق في شراء بضائع محددة وضرورية وبالعادة حساسة، والمنع من دخول الاسواق المالية او اختصار او اثناء كل الاعمال التجارية المقاطعة والاصوات في المنظمات الدولية وتخفيض العلاقات الدبلوماسية وقطعها ورفض منح التأشيرات والغاء الصلات الجوية^(٦٨)، ورفض الاشتراك الامريكي في مشاريع الطاقة النووية ورفض الاشتراك الامريكي في تجارة الدفاع ورفض الاشتراك الامريكي في برامج اطلاق الاقمار الصناعية للاتصالات والتصويت ضد الموافقة على المساعدات في المؤسسات المالية الدولية وحجب الدفعات الى المؤسسات الدولية التي تتجاوز المعارضة الامريكية وحظر استحقاقات من المؤسسات المالية الامريكية وحظر العمل كتاجر وسيط من الولايات المتحدة او التمويل من الولايات المتحدة ورفض نقل غنائم الحرب فضلا عن اشكال اخرى^(٦٩).

ويذهب ريتشارد هاس^{٧٠} الى القول: "انه ومع بعض الاستثناءات فان الاستعمال المتزايد للعقوبات الاقتصادية قد انتهى بطريقة محزنة، والمشكلة هي ان العقوبات الاقتصادية تساهم مساهمة قليلة جدا في اهداف السياسة الخارجية الامريكية، بينما تكون مكلفة وذات نتائج عكسية في اغلب الاحيان"، وعلى الرغم من هذه الانتقادات لجأت الادارات الامريكية المتعاقبة الربع الأخير من القرن الماضي الى استخدام العقوبات الاقتصادية، كون العقوبات الاقتصادية اداة اساسية من ادوات السياسة الخارجية، وتكون بديلا للاداة العسكرية في كثير من الاحيان، ومن هذا المنطلق تعددت حالات واشكال العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة منفردة او بمشاركة الامم

المتحدة، أدت حالات فرض العقوبات على كل من السودان وليبيا وايران والعراق الى اثار تمس الشعوب اكثر من مساسها بالحكومات .

الاستنتاجات والتوصيات :-

أ- الاستنتاجات :-

١- إن المتغير الاقتصادي هو احد المحددات المهمة لاتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ويستخدم بشكل اساس في تحقيق الاهداف الاستراتيجية والتكتيكية ،ويدعم ذلك الاستخدام الدائم لاسلوبي التحفيز والعقوبات الاقتصاديين في تحقيق الاهداف الحيوية للسياسة اعلاه .

٢- ان تنامي الاقتصاد الأمريكي وتصنيفه كاققتصاد دولة عظمى ادى الى اندفاع واضعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام العامل الاقتصادي باتجاهاته المختلفة للوصول الى اهداف بعينها في بلدان بعينها وحسب خارطة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة التي تضطلع الان بدور قيادي في نظام دولي يقوم على استقطاب احادي .

٣- ان استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للعامل الاقتصادي كاحد محددات السياسة الخارجية استوجب تطور البناء المؤسسي المستخدم لهذا الغرض بشكل مضطرب بكل المراحل لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، مما يؤكد حتمية دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية .

٤- هناك تسخير دائم للاليات الدولية كمجلس الامن في سن العقوبات الاقتصادية وفق الخيارات الاساسية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وبالاخص خلال النصف الاخير من القرن الماضي والعقد الاول من القرن الحالي .

٥- إن استخدام العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في مجال العقوبات، ومن اجل اهداف استراتيجية قد تم بتعسف وعنف غير مبررتجاه دول صغيرة الحجم اقتصاديا وسياسياً بالمقارنة مع الولايات المتحدة .

٦- لم تأخذ السياسة الخارجية الأمريكية بنظر الاعتبار خلال تطبيقها نظم العقوبات والحوافز الفصل بين الحكومات واشخاص الحكم والمواطنين غير المعنيين بذلك بل استخدمت بمعيار واحد هو المصلحة الأمريكية فقط .

٧- إن برامج المعونات والحوافز الاقتصادية يقيم استخدامها وفق معيار كون المتلقي من الدول إما حليف حالي او مستقبلي او بالصد من دولة في محيط المتلقي الاقليمي او الاقتصادي وفق مبدأ المصالح الخالصة للولايات المتحدة الامريكية .

٨- ادى استخدام نظم العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية الى ظواهر وردات فعل سلبية مزمنة في معظم الحالات، إذ اثر سلبا على مقومات التنمية البشرية والتنمية بشكل عام في الدول التي استهدفتها.

ب-التوصيات :-

ترى الدراسة ان من المهمة العلمية التوصية ببعض التوصيات للفائدة العلمية .

١- يجب العمل دوليا على اصلاح نظام صنع القرار في مجلس الامن والانظمة الاممية الاخرى ذات الشأن ليجعلها تبتعد عند تشريع الاجراءات العقابية على الدول التي تمثل تهديد للامن والسلم الدوليين عن الاجراءات الاقتصادية العقابية العشوائية وذلك لضمان الحقوق الاساسية لسكان تلك الدول ومن اهمها الحق بالعيش ضمن معايير العصر الاقتصادية .

٢- توفير الهياكل المؤسسية المراقبة للاجراءات الاقتصادية المخفزه والمعاقبه للدول المستهدفة بنفس القدر الذي تتوفر به المؤسسات الحقوقية الاساسية كمجلس حقوق الانسان الدولي القائم حاليا ووفق تشريعات ملزمة للدول اعضاء الامم المتحدة .

٣-زيادة موارد المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تقدم المساعدات والائتمان للدول الضعيفة لتخليصها من سطوة الدول الغنية وتقليل اثر الحاجة الاقتصادية على قرارات تلك الدول في توفير مقومات السيادة الاقتصادية وتوفير العيش المستقر اقتصاديا لسكانها ،وجعل هذا الامر اولوية حقوقية دولية .

٤-على الدول النامية الاخذ بنظر الاعتبار دائما العامل الاقتصادي ومصحتها الوطنية في ذلك عند التعامل مع الدول العظمى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية لإن اغفال العامل الاقتصادي سيفضي بالضرورة الى علاقة غير متوازنة وخسارات مستقبلية خصوصا مع بقاء العالم بحالة من تقسيم العمل الدولي غير العادل .

Economic factor in America foreign policy

Dr.jasimm Moammed Mushib

Abstract :

All foreign policy makers in all nations trend give the economic factor a great importance in make and implementation, so this study want to research this subject through United States of America foreign policy and the economic factor function in it .

According hypotheses (The economic factor is one of important props of United States of America foreign policy and its effective actualization tools of its targets).

- ١- محمد موسى: اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، البيارق للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠٨.
- ٢- رفيق جويحاني: الولايات المتحدة الامريكية: اصول الدستور الامريكي، مجلة معلومات دولية، العدد (٦٧)، مركز المعلومات القومي، دمشق، شتاء، ٢٠٠١، ص٤٨.
- ٣- حسن قطامش، عويلة ام امركة، مكتب الطيب ، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٨.
- ٤- احسان الهندي: توجهات السياسة الامريكية ازاء القضايا العربية في المنظمات الدولية، مجلة معلومات دولية، العدد (٦٧)، مركز المعلومات القومي، دمشق، شتاء ٢٠٠١، ص٤٨.
- ٥- جورج عين ملك: السياسة الامريكية: آلية التدخل والعدوان، مكتبة الخدمة المطبعية، دمشق، ١٩٨٦، ص٢٢.
- ٦- اسيا الميهي: الرأي العام في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٧، ص٨٥.
- ٧- حسن الحاج علي: السياسة الخارجية الامريكية: اجندة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسة استراتيجية، العدد (٤)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، آب ١٩٩٥، ص٤٨.
- ٨- نانيس مصطفى خليل: الرئاسة الامريكية كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، كانون الثاني ١٩٩٧، ص٨٠-٨١.
- ٩- فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص١٦١.
- ١٠- إحسان الهندي، مصدر سابق، ص٤٩.
- ١١- نانيس مصطفى خليل، مصدر سابق، ص٨١.
- ١٢- مازن إسماعيل الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص١٧٠.
- ١٣- حسن الحاج علي، مصدر سابق، ص٥٩.
- ١٤- مازن إسماعيل الرمضاني ، مصدر سابق، ص١٧٤-١٧٥.
- ١٥- حسن الحاج علي، مصدر سابق، ص٦٠.
- ١٦- عبير بيسيوي: الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، كانون الثاني ١٩٩٧، ص١١٤.
- ١٧- وارن كريستوفر: ركائز السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم، العدد الثاني، السنة الثالثة، فلوريدا، ١٩٩٣، ص١٨٥.
- ١٨- بول كندي: الاستعداد للقرن الحادي والعشرون، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٣، ص٣٦٤.

¹⁹-Dinah .Walker, Trends in U.S. Military Spending,Council on Forging Relations,Center of Geoeconomic Studies , New York ,July 15, 2014,p.p1-2.

^{٢٠}- خليل الياس مراد: مستقبل الدور الكوني الأمريكي حيال الوطن العربي في مطلع القرن (٢١)، مجلة ام المعارك، العدد (٢٣)، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، بغداد، تشرين الاول ٢٠٠٠، ص١٦.

- ٢١- غسان العزي، سياسة القوة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٦٣.
- ٢٢- بول كندي، مصدر سابق، ص ٣٦٧.
- ٢٣- مازن اسماعيل الرمضاني: الهيمنة الامريكية وعملية تغير العالم، مجلة ام المعارك، العدد (١٨)، مركز ام المعارك للبحوث والمعلومات، بغداد، تموز، ١٩٩٩، ص ٢٥.
- ٢٤- دانيال وارنز: السياسة الخارجية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات عالمية، العدد (١٥)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٨، ص ٢٣.
- ٢٥- غسان العزي، مصدر سابق، ص ١٥٧.
- ٢٦- حسن الحاج علي، مصدر سابق، ص ٥٣.
- ٢٧- عبريسوي، الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ١١٦.
- ٢٨- عبد الناصر ناصر، العقوبات الاقتصادية اداة للسياسة الخارجية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (١٠٢)، بيروت، ربيع ٢٠٠١، ص ٢٧.
- ٢٩- دانيال وارنز، مصدر سابق، ص ٢٧.
- ٣٠- ان عاملا مهما ساعد في توفير الموارد الحكوميه من كافة المصادر لتمويل المشاريع الاقتصادية الخارجية الامريكه لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو ان الناتج المحلي الاجمالي الامريكي قد ازداد من العام ١٩٤٠ بقيمة ٢٠٠ الف مليون دولار الى ٣٠٠ الف مليون دولار في العام ١٩٥٠ ثم الى اكثر من ٥٠٠ الف مليون في العام ١٩٦٠ (ولزويد من التفاصيل انظر، وكالة الاعلام الامريكه، ١٩٩٢، اهميكل الاقتصاد الامريكه، تشرين الثاني، ١٩٩٢، ص ٤١).
- ٣١- جون ستيل جوردن، امبراطورية الثروة، ترجمة باكر . محمد مجد الدين ، الجزء الثاني ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٩٥ .
- ٣٢- سعيد عبد المنعم ، الجماعة الاوربية تجرية التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٠ - ٣١ .
- ³³Hogan, Michael J. The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952. Cambridge University Press, Cambridge, 1987, p34
- ³⁴USAID = UNITED STATES Agency for International Development
- ³⁵www.usaid.gov .in 24/3/2013
- ³⁶www.usaid.gov , Opcit ,in 24/3/2013 ,
- ³⁷www.house.gov , opcit,3/4/2013.
- ³⁸www.usaid. Gov ,opcit ,in 24/3/2013
- ³⁹www.usaid. Gov ,opcit ,in 24/3/2013
- ٤٠- جورج عين ملك، السياسة الامريكية: آلية التدخل والعدوان، مكتبة الخدمة المطبعية، دمشق، ١٩٨٦، ص ٤٦.
- ٤١- نصر محمد عارف، العقوبات والمعونات، دراسة في عملية اعاقه التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٩)، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ٤٠.
- ٤٢- جيف سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٢١.
- ٤٣- جيف مارتن: العقوبات التجارية ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، مجلة مواقف اقتصادية، العدد (١٧)، وكالة الاعلام الامريكه، نيسان ١٩٩٧، ص ٢٥.
- ٤٤- جيف مارتن، المصدر السابق، ص ٢٨.
- ٤٥- عبد الناصر ناصر، مصدر سابق، ص ١٣٧.
- ٤٦- توفيق المندرابي: العقوبات الاقتصادية ضد الرؤساء ام الشعوب، مجلة الاهرام الاقتصادي، العدد (١٤٠)، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٥-٦٨.
- ٤٧- جورج عين مللك، مصدر سابق، ص ١٢٦.
- ٤٨- جيف سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٣١.

- ٤٩- جيف سيمونز، المصدر نفسه، ص ٢٣٣.
- ٥٠- ريموند تاتر: الانظمة الخارجة على القوانين، ترجمة سنية البدراوي، دار الهلال، المطبعة العربية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص ٧٥-٧٦.
- ٥١- ريموند تاتر، المصدر نفسه، ص ٨٣.
- ٥٢- جيف مارتن، مصدر سابق، ص ٢٩.
- ٥٣- نسبة الى واضعه السيناتور الجمهوري عن نيويورك (الفونسو داماتو) وقد اقر الكونجرس القانون في ٢٥ تموز ١٩٩٦ ويقضي هذا القانون بفرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر اكثر من ٤٠ مليون دولار في السنة الواحدة في قطاعي النفط والغاز في كل من ليبيا وايران، ينظر: بشار الجعفري، موقع قانون داماتو في مسار العلاقات الدولية، مجلة معلومات دولية، العدد ٤٤، مركز المعلومات القومي، دمشق، ١٩٩٦، ص ٢٠.
- ٥٤- بشار الجعفري، المصدر السابق، ص ٢٠-٢١.
- ٥٥- عبد الناصر ناصر، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- ٥٦- ريموند تاتر، مصدر سابق، ص ٧٩-٨٣.
- ٥٧- جيف سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٣٢.
- ٥٨- ريموند تاتر، المصدر نفسه، ص ١١٨.
- ٥٩- بشار الجعفري، مصدر سابق، ص ٢٧.
- ٦٠- خليل الياس مراد، مصدر سابق، ص ١٨.
- ٦١- عبير يسوي، مصدر سابق، ص ١١٣.
- ٦٢- احسان الهندي، مصدر سابق، ص ٦٥.
- ٦٣- حسن قطامش، مصدر سابق، ص ٥٢.
- ٦٤- جيف مارتن، مصدر سابق، ص ٢٩.
- ٦٥- جورج عين ملك، مصدر سابق، ص ٧٤.
- ٦٦- بشار الجعفري، مصدر سابق، ص ٣١.
- ٦٧- ريموند تاتر، مصدر سابق، ص ٨٦.
- ٦٨- عبد الناصر ناصر، مصدر سابق، ص ١٤٥.
- ٦٩- نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص ٤٧.
- ٧٠- ريتشارد هاس: مدير التخطيط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس جورج بوش الابن.